بتاريخ: 16 سبتمبر 2020 العدد: 22

رأي في أزمة

القطاع الرياضي

مقدمة عامة

بينما يشترك العالم أجمع في الخطوط العريضة للتداعيات الاقتصادية والاجتماعية لفيروس الكورونا (COVID-19) غير المسبوقة في تاريخه الحديث، تبقى خصوصية تأثر كل دولة مرتبطة بطبيعة المنظومة الاقتصادية بها، ومدى قدرتها على تحمل هذه التداعيات وسرعة التعافي منها.

في ضوء هذه الخصوصية في التأثر وضرورة دراسته قطاعيا لمواجهته بشكل صحيح على مستوى الدول، يقوم المركز المصري للدراسات الاقتصادية (ECES)، في مبادرة منه، بإصدار مجموعة تقارير "رأي في أزمة"، والتي تهدف إلى تحليل تداعيات الأزمة على مصر بالنسبة لعدد من القطاعات الإنتاجية والخدمية الحيوية وعلى أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية. وتأتي هذه المبادرة من منطلق الإيمان بأن المرحلة الحرجة الحالية تتطلب توجيه جهود الدولة لتحقيق هدفين رئيسيين وهما: توفير الحياة الكريمة للمواطن المصري خلال الأزمة وفي مرحلة التعافي، والحفاظ على الاستثمارات القائمة بالفعل خاصة المحلية ومساعدتها على تجاوز الأزمة والاستعداد للانطلاق السريع مع التراجع التدريجي لحدة الأزمة وتعافي الاقتصاد العالمي تدريجيا.

وتقوم منهجية التقارير على تحليل صدمات العرض والطلب المرتبطة بدورة الأزمة (crisis cycle) في مراحلها المختلفة. ونظرا لعدم وجود بيانات تفصيلية عن درجة تأثر كل قطاع، يقوم التحليل القطاعي للمركز على افتراضات منطقية ترتبط بطبيعة القطاع ودرجة تأثره بأزمات عنيفة سابقة - أقل حدة من الأزمة الحالية بالتأكيد، ومختلفة في طبيعتها - ولكنها تمثل نقطة بداية للاجتهاد العلمي المطلوب في هذه المرحلة وعلى وجه السرعة.

وتجتهد التقارير للتوصل إلى تصور تفصيلي عن حجم وتوجه التأثر في كل قطاع حاليا وحتى انتهاء الأزمة، بحيث يتم بقدر الإمكان اقتراح حلول سريعة مطلوبة لتقليل الآثار السلبية بشكل متوازن ومتكامل الأبعاد تستكمل الجهود الجادة التي تبذلها الدولة في هذا الشأن، فضلا عن طرح حلول أخرى على المدى الأطول تخص أوجه الضعف المؤسسي الموجود بالفعل والذي كشفته

الأزمة بوضوح وحان الوقت لإصلاحه جذريا بما يحسن من الجهود التنموية في مرحلة ما بعد الأزمة.

"In these difficult times, the ability of sports to bring people together is missed more than ever. The industry itself may be in new territory, but with the right strategies can emerge from the crisis stronger and more popular than ever."

Stefan Hall

Project Lead, Media,
Entertainment and Culture,
World Economic Forum

" نفتقد في هذه الأوقات العصيبة قدرة الرياضة على جمع الناس معا أكثر من أي وقت. بل إن الصناعة نفسها قد تكون في مواجهة وضع جديد، ولكن تبني الاستراتيجيات المناسبة قد يخرجها من الأزمة أقوى وأكثر شعبية من أي وقت مضى."

ستيفان هال

مدير مشروع، إدارة الإعلام والترفيه والثقافة،
المنتدى الاقتصادي العالمي

أولا: توصيف موجز حول موضوع التقرير

شهدت العقود الأخيرة تغيرات جذرية في طبيعة الرؤية العالمية لقطاع الرياضة، فلم يعد مجرد نشاط ترفيهي فقط، بل أصبح قطاعا حيويا له أهميته الاقتصادية سواء من حيث حجم التداولات المالية المرتبطة به، أو منتجاته المقدمة للمستهلكين سواء كانت سلعية أو خدمية أو حدثا رياضيا، وهو ما دفع العديد من دول العالم إلى التعامل مع الرياضة[1] كونها منتج من ناحية وصناعة في نفس الوقت لها وزنها الاقتصادي، وقيمتها المضافة والتي تسهم في كل من دخل الدول وكذلك دخل الأفراد.

- **يقدر حجم سوق الرياضة عالميا ب 756 مليار دولا سنويا،** وذلك وفقا للتقرير الصادر عن إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية (UN DESA) في مايو 2020 والمختص بدراسة الأثر الاقتصادي والاجتماعي لجائحة كوفيد 19 على النشاط الرياضي في العالم[2]، **ويلاحظ أن تلك القيمة مرتبطة بالصناعة الرياضية المباشرة، والتي إذا أُضيف إليها الصناعات غير المباشرة[3] بلغت القيمة حوالي 840 مليار دولار سنويا** وذلك وفقا لشركة SPORT VALUE العالمية.[4]
- ولا يقف التأثير الاقتصادي للقطاع عند هذه الإيرادات، بل يمتد إلى أبعد من ذلك نتيجة **الأثر المضاعف (Multiplier Effect) والذي يقدر في المتوسط ب 2.5 ضعف**

---

[1] تنقسم الرياضة بوجه عام إلى نوعين أساسين هما ***الرياضة الاحترافية والرياضة الغير احترافية*** (رياضة الهواة)، ويقصد بالاحترافية تلك الأنشطة والخدمات الرياضية ذات العائد المادي وسلاسل الإنتاج سواء من حيث اللاعبين وعوائدهم وكذلك الأحداث الرياضية ومبيعات التذاكر، وما يرتبط بها من صناعة إعلامية وحقوق بث وإعلانات وغيره من المجالات المرتبطة بالنشاط الرياضي، أما الغير احترافية فيقصد بها تلك **الأنشطة الرياضية والخدمات التي تمارس لذاتها وبدون عائد مادي والتي يكون الهدف من ورائها عائد صحي أو اجتماعي أو غيره كرياضة الأطفال وغيرها.**

[2] Bas. Daniela., Martin. Melissa., Pollack. Carol and Venne. Robebert, Policy brief (1-4) No 73 "The impact of COVID-19 on sport, physical activity and well-being and its effects on social development", UN DESA, May 2020.

[3] يقصد بالصناعات الرياضية غير المباشرة الخدمات والمنتجات المرتبطة بالرياضة والتي تدخل تحت إيرادات قطاعات أخرى كالسياحة الرياضية ورحلات الطيران الخاصة بنهائيات المباريات وغيرها.

[4] https://sportsvenuebusiness.com/index.php/2020/03/19/coronavirus-economic-impact-on-the-sports-industry/

الإيرادات المباشرة[5] وفقا للمصادر العالمية، **أي حوالي 1.8 تريليون دولار سنويا،** فما ينفرد به قطاع الرياضة من حشد ضخم للجماهير يجعل **الأثر الاقتصادي يتجاوز مجرد شراء تذاكر المباريات أو غيرها، بل يمتد إلى أثر ضخم على سلاسل إنتاج قطاعات أخرى من نقل وطعام وشراب وغيرها** [6].

- وتنقسم إيرادات سوق **الرياضة عالميا ما بين الرياضة الاحترافية، وتجارة تجزئة الرياضة، وإيرادات الأندية ومراكز اللياقة البدنية، وكذلك الخدمات المرتبطة بالرياضة من بنية تحتية وطعام وشراب وغيرها،** وتحتل تجارة التجزئة الرياضية النسبة الأكبر من حجم الإيرادات حيث تبلغ قيمتها حوالي 270 مليار دولار سنويا، ويوضح الشكل 1 النسب المئوية لإيرادات القطاعات الأربعة على المستوى العالمي.

الشكل رقم (1): النسب المئوية للإيرادات العالمية لصناعة الرياضة

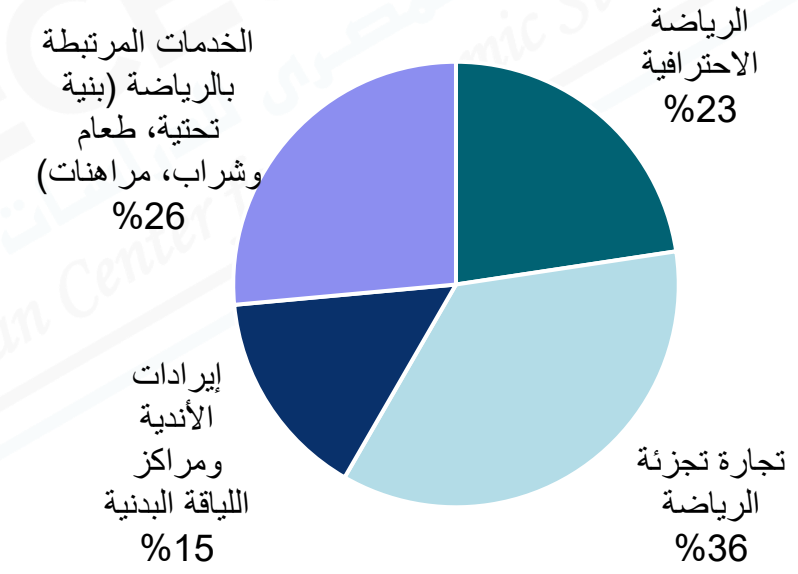

المصدر: Sports Value.

[5] يختلف ذلك الأثر باختلاف طبيعة النشاط الرياضي في الدول وطبيعة القاعدة الشعبية للقطاع.
[6] المرجع السابق.

- وتحتل الولايات المتحدة الأمريكية النسبة الأكبر من السوق الرياضي حيث تبلغ إيراداتها حوالي 420 مليار دولار[7] سنويا، تليها أوروبا بـ 250 مليار دولار، ويوضح الشكل رقم 2 أهم البطولات والدوريات والأنشطة العالمية وإيراداتها السنوية.

الشكل رقم (2): إيرادات أهم الدوريات والبطولات في العالم

شكل 2:- الإيرادات السنوية للدوريات والاستادات (بالمليون دولار)

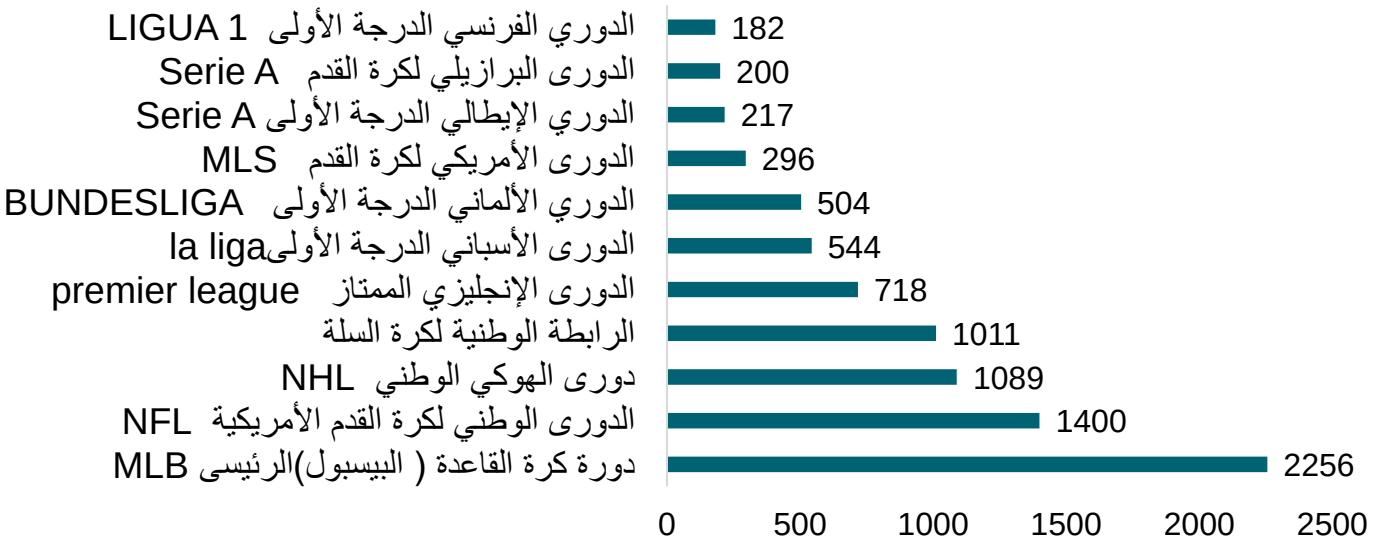

المصدر: Sports Value.

- ويلاحظ التحول المستمر للسوق الرياضي العالمي من الاستهلاك التقليدي إلى الاستهلاك الرقمي حيث **حققت شركات الرياضة التكنولوجية[8] معدلات نمو بلغت 7.6% خلال الخمس سنوات الماضية.**[9]

---

[7] جدير بالذكر أن **الضرائب المدفوعة على الاستثمارات الرياضية فى الولايات المتحدة خلال عام 2016 بلغت نحو 217 مليار دولار.**

[8] تتعدد شركات الرياضة التكنولوجية من شركات خاصة بالألعاب المختلفة، وكذلك شركات البيانات والإحصاءات الخاصة بالرياضة والممارسين وقياس الأداء وغيرها.

[9] المصدر: دكتور سعد شلبي أستاذ التربية الرياضية بجامعة المنصورة.

- أما على المستوي الإقليمي فهناك توسع ملحوظ في صناعة الرياضة في الشرق الأوسط وأفريقيا؛ **حيث من المتوقع تحقيق نسب نمو تقترب من 10% خلال الخمس سنوات القادمة [10].** كما شهدت العقود الأخيرة طفرة كبيرة في السوق الرياضي خاصة في دول الخليج العربي؛ **حيث بلغت قيمة الإنفاق السنوي على الرياضة في دبى وحدها على سبيل المثال حوالي 1.7 مليار دولار في عام 2016**، كما بلغت مساهمة قطاع الرياضة في الناتج المحلى للإمارة نحو 670 مليون دولار، وذلك بناء على تحليلات مؤسسة ديلويت العالمية وتقريرها الصادر في 2016 عن الأثر الاقتصادي للرياضة في دبي[11].
- وتحتل الرياضة المصرية مكانة متميزة على المستويين العالمي والإقليمي، حيث تشكل 25% من حجم الاستثمار الرياضي في الوطن العربي، كما تساهم بنسبة 2.7% من إجمالي الاستثمارات في القطاعات المختلفة داخل مصر، ونسبة تقدر بـ 8% من الاستثمار في القطاع السياحي والمرتبط عائده بقطاع الرياضة[12].
- **وتقدر نسبة مساهمة قطاع الرياضة في الناتج المحلي الإجمالي بـ 1.8% وذلك عام 2016[13]**، وبالرغم من عدم توفر بيانات خاصة بالقطاع في السنوات التي تلت هذا العام، إلا أنه من المتوقع زيادة تلك النسبة وفقا للعديد من الخبراء نظرا لما شهده القطاع من طفرة قوية ارتبطت بالبنية التحتية خلال تلك الفترة، وكذلك استضافة مصر للعديد من البطولات ككأس الأمم الأفريقية وغيرها.
- ويتمثل القطاع الرياضي في مصر في 3 جهات رئيسية وهي: **الجهات الحكومية، والهيئات الأهلية، والشركات الاستثمارية**، ويوضح الشكل رقم 3 الهيكل المؤسسي

---

[10] المرجع السابق.

[11] مؤسسة ديلويت العالمية، الأثر الاقتصادي للرياضة في دبي، 2016.

[12] تصريحات خاصة بالدكتور سعد شلبي، أستاذ التربية الرياضية بجامعة المنصورة، لجريدتي المال والبورصة، ويمكن الاطلاع عليها من خلال الرابطين التاليين:
https://cutt.us/PgwIB
https://alborsaanews.com/2017/11/16/1065390

[13] المرجع السابق.

والقانوني للقطاع الرياضي داخل مصر وسمات النشاط الرياضي الخاص بكل نوع على حده[14].

الشكل رقم (3): الهيكل المؤسسي لقطاع الرياضة في مصر

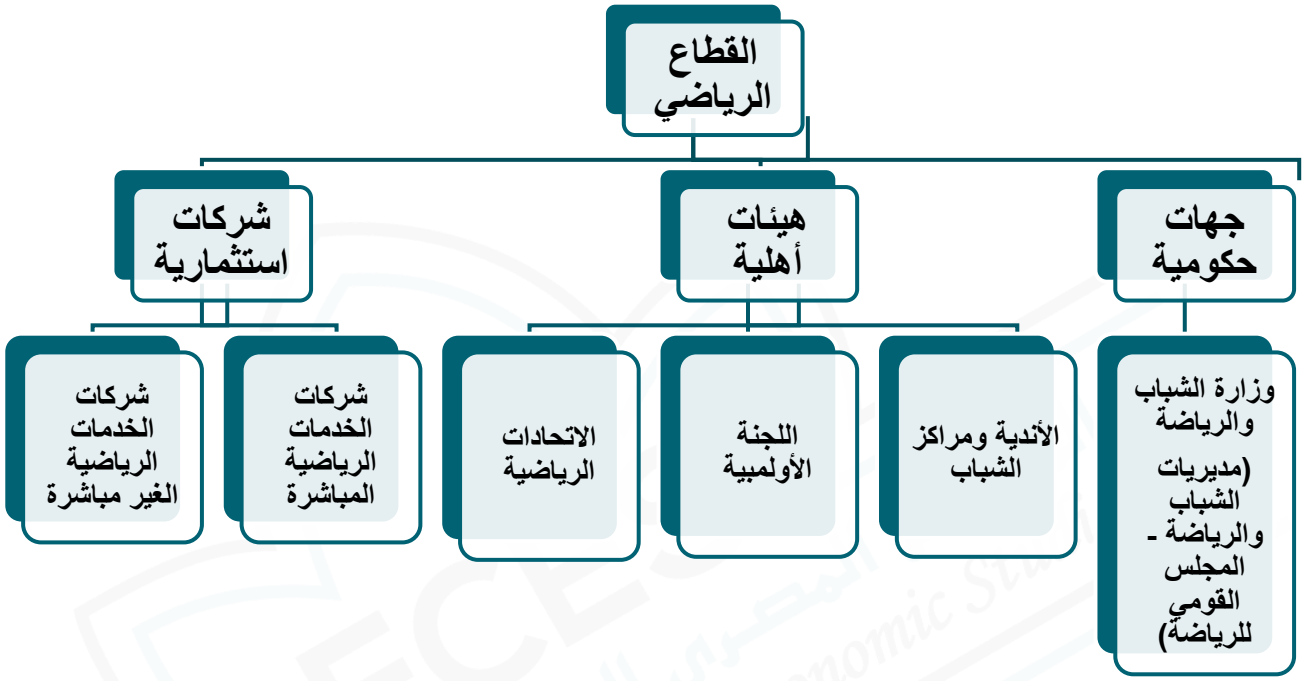

المصدر: إعداد المركز المصري للدراسات الاقتصادية.

- **ويوضح الجدول رقم 1 الاختلافات بين الجهات الثلاث من حيث التعريف القانوني وأهداف المؤسسة وكذلك طبيعة الأنشطة الرياضية المقدمة من كل جهة**

الجدول رقم (1): الاختلافات بين الجهات الحكومية والأهلية والاستثمارية

السمات والخصائص	الجهة الحكومية	هيئة أهلية	شركة استثمارية
التعريف	هي أجهزة تنشئها الدولة ضمن هيكل الجهاز الحكومي بمستوياتها المختلفة	تقوم هذه المؤسسات بجهود أهلية غير حكومية وتتمثل في كل جماعة ذات تنظيم مستمر تتألف من عدة أشخاص طبيعيين أو اعتباريين،	هي شركات مساهمة لا يقل رأس مالها المصدر عن 250 ألف جنيه وتختص بجميع الخدمات

[14] جدير بالذكر أن المجلس القومي للرياضة قد صدر قرار بإنشائه عام 2005 وكانت تبعيته لرئيس الوزراء حتى 2012 ثم نقلت تبعيته لوزارة الرياضة.

	داخل الوزارات أو المؤسسات المعنية بالنشاط الرياضي كجزء من مسئولياتها المحددة في قرارات إنشائها	ويكون الهدف رعاية الشباب وتنمية ملكاتهم [15]	الرياضية التي تقدم من خلال المجال الرياضي، *وتنقسم إلى شركات خدمات رياضية مباشرة (الأنشطة الرياضية)، وشركات خدمات رياضية غير مباشرة*
الأهداف	تخطيط وتنظيم كل ما يتعلق بالشباب والرياضة في مصر، ووضع الخطط والبرامج في ضوء السياسة العامة للدولة، والارتقاء بكافة مقومات النشاط الرياضي	تحقيق الرعاية للشباب وإتاحة الظروف المناسبة لتنمية ملكاتهم، وذلك عن طريق توفير الخدمات الرياضية والاجتماعية والثقافية والدينية والصحية والترويحية، وكل ذلك فى إطار السياسة العامة للدولة، وتوفير أماكن ترفيهية للأسر لقضاء أوقات الفراغ.	تتنوع الخدمات والأهداف كالتالي: 1- إنشاء الأندية الخاصة 2- إنشاء وإدارة الملاعب الرياضية أو الصالات المغطاة أو مجمعات السباحة 3- إنشاء الأندية الصحية أو مراكز اللياقة البدنية 4- إنشاء الأكاديميات الرياضية والتأهيل العسكري 5- التسويق الرياضي 6- إدارة وتشغيل الأندية الرياضية 7- إدارة وتشغيل الألعاب الرياضية وغيرها من المجالات المتعلقة بالمجال الرياضي
الموظفين والعاملين	يتولى العمل في هذه الأجهزة الحكومية موظفون عموميون يخضعون لتنظيم وقوانين العمل في الجهاز الحكومي للدولة سواء من حيث المؤهل أو الخبرة أو نظم المرتبات والترقي	يدير هذه المؤسسات مجالس إدارة يتم انتخاب أعضائها من خلال مجموع الأعضاء العاملين والمسددين لاشتراكها والذين يمثلون الجمعية العمومية لها. كما تتعدد طبيعة العاملين بالهيئات الأهلية من موظفين وإداريين وعمال وكذلك اللاعبين والمدربين والأطقم الرياضية وغيرهم	موظفون وعاملون يخضعون لقانون العمل وقانون الشركات المساهمة، وكذلك لاعبون ومدربون وأطقم طبية وغيرهم من المختصين بخدمات الأنشطة الرياضية

[15] التعريف القانوني للهيئات الأهلية طبقا للقانون (الملغي) رقم 77 لسنة 1975 الخاص بالهيئات الأهلية لرعاية الشاب والرياضة.

الرقابة عليها	تخضع لرقابة ومتابعة أجهزة الرقابة والمتابعة الحكومية شأنها في ذلك شأن باقي المؤسسات الحكومية الأخرى(كالجهاز المركزي للمحاسبات)	تخضع للرقابة والإشراف من وزارة الشباب والرياضة، ومديريات الشباب والرياضة	وزارة الشباب والرياضة ومديريتها
الربح	غير هادفة للربح	غير هادفة للربح	هادفة للربح
أمثلة لطبيعة الأنشطة والإيرادات[16]	- تنفيذ بعض البرامج والأنشط الرياضية (كمارثون زايد، مهرجان الدراجات، دوري مراكز الشباب لكرة القدم...وغيرها - تنفيذ البرامج والأنشطة المختلفة لتنشيط السياحة الرياضية - جذب موارد إضافية لتمويل الرياضة من خلال البرامج والدعم الحكومي، واستضافة البطولات الدولية، وحصة الرياضة من الموازنة العامة وغيرها...	<u>بالنسبة للأندية:</u> - بيع العضويات وتوفير الخدمات الرياضية للأعضاء والمشاركة في الدوريات والبطولات المختلفة سواء المحلية أو الإقليمية أو العالمية لجميع الألعاب الرياضية - إقامة المعارض والحفلات ومدارس الألعاب الرياضية - تسويق النادي والحصول على حقوق للبث والإعلانات - الحصول على إعانات حكومية <u>أما بالنسبة للجنة الأوليمبية:</u> - تجهيز البعثات المصرية للمشاركة في دورة الألعاب الأوليمبية - الحصول على دعم اللجنة الأولمبية الدولية وكذلك الإعانات الحكومية. <u>أما بالنسبة للاتحادات:</u> - الحصول على منح تعليمية مقدمة من الجامعات الأوروبية - الحصول على العائدات المختلفة من الإعلانات والرعاية وحقوق البث - الحصول على دعم وإعانات مختلفة من اللجنة الأولمبية وكذلك الحكومة المصرية	<u>بالنسبة للشركات التي تقدم خدمات رياضية مباشرة:</u> -المشاركة في البطولات المحلية والدولية - بيع العضويات - إقامة الحفلات والمعارض - الحصول على عائدات من حقوق البث وتأجير المطاعم والمحلات التجارية داخل النادى أو حول سور النادي <u>أما بالنسبة للشركات التي تقدم خدمات رياضية غير مباشرة:</u> - إنتاج واستيراد المنتجات الرياضية سواء أجهزة أو أدوات أو غيرها - تسويق البطولات المختلفة بالنسبة لشركات التسويق الرياضي

المصدر: المركز المصري للدراسات الاقتصادية.

[16] المصدر: شريف السيد يوسف، وأحمد سيد أحمد عبدالفتاح، اقتصاديات الرياضة المصرية أثناء الكوارث الطبيعية (دراسة حالة)، دارسة منشورة على شبكة الإنترنت، القاهرة، جامعة حلون، 2020.

- **ويلاحظ أن الإطار القانوني والمؤسسي لقطاع الرياضة قد شهد تغيرات ضخمة منذ عام 2017 خاصة بعد صدور قانون الرياضة رقم 71 لسنة 2017** والذي حاول تلافى الكثير من المشاكل ونقاط الضعف في قانون الهيئات الشبابية والرياضية القديم رقم 77 لسنة 1975 [17]، حيث أتي متواكبا مع المتغيرات العالمية في مجال الرياضة وعدم حصرها في إطار الأنشطة والممارسة فقط، ولكن النظر إليها كصناعة ونشاط استثماري، حيث فتح مجال الاستثمار، وحقق الكثير من الجوانب اللامركزية والتي ساهمت في سهولة ودعم اتخاذ القرار، وإن كان ينقصه بعض الضوابط التي تنظم تلك الجوانب اللامركزية[18]، **يوضح الجدول رقم 2 أهم جوانب التغير في الإطار القانوني والمؤسسي المنظم لقطاع الرياضة.**

الجدول رقم (2): أوجه الشبه والاختلاف بين قانون الرياضة القديم وقانون الرياضة الجديد[19]

السمات	قانون رقم 77 لسنة 1975 (قانون الرياضة القديم)	قانون رقم 71 لسنة 2017 (قانون الرياضة الجديد)
جهة الاختصاص	أخضع هذ القانون جميع الهيئات الشبابية والرياضية ماليا وتنظيما وإداريا وفنيا وصحيا لإشراف الجهة الإدارية المختصة (الوزارة المختصة)	أعاد الاختصاص إلى المؤسسات الرياضية نفسها من أندية ومراكز شباب واتحادات ولجنة أولمبية، حيث منح الجمعيات العمومية للهيئات الرياضية الحق في وضع وتعديل أنظمتها الأساسية
التسوية والمنازعات	منح رئيس الجهة الإدارية المختصة الحق في إعلان بطلان أي قرار تصدره الجمعية العمومية بالمخالفة لأحكام هذا القانون، وللهيئة حق التظلم للوزير المختص خلال 15 يوما، والطعن عليه أمام محكمة القضاء الإداري خلال ستين يوما من تاريخ رفض التظلم	إنشاء مراكز للتسوية والتحكيم الرياضي تلجأ إليها الجهة الإدارية المختصة إذا رغبت في إبطال أي قرار تصدره الجمعية العمومية للهيئة الرياضية

[17] شكل خطاب اللجنة الأولمبية الدولية لنظيرتها المصرية في فبراير 2014 دفعة قوية لصدور قانون الرياضة الجديد خاصة بعد تهديد اللجنة بعدم الاعتراف بأي انتخابات للأندية أو الاتحادات تُجرى في ظل قنون الرياضة القديم.

[18] يقصد بتلك الضوابط تحديد نطاق اللامركزية وأدوار رؤساء الأندية بحيث لا يسمح لهم ممارسة صلاحيات واسعة دون توجيه أو رقابة فعلية.

[19] يوسف الورداني، تأثيرات قانون الرياضة الجديد في مصر، الملف المصري، العدد 41، القاهرة،2017، من ص 19 إلى ص27.

التبرعات والهبات واستغلال فائض الإيرادات	اشترط موافقة الجهة الإدارية المختصة	اشترط فقط الإخطار لتلقي الإعانات والتبرعات، واستحدث موردا جديدا وهو عائد استثمار أموال الهيئة الرياضية حيث لم يضع قيدا على التصرف فيه إلا رقابة الجمعية العمومية
الاستثمار في المجال الرياضي	لم يتم التطرق إلى مجال الاستثمار الرياضي، أو السماح بإنشاء شركات استثمارية داخل قطاع الرياضة	تخصيص باب مستقل للاستثمار في الرياضة، وإعطاء الحق للهيات الرياضية إنشاء شركات مساهمة تطرحها للجمهور (بموافقة الجهة الإدارية المركزية)، وكذلك الحق في إنشاء فروع للأندية في شكل شركات مساهمة
استحداث هيئات جديدة		استحداث الاتحاد المصري للرياضة المدرسية، والاتحاد الرياضي المصري للجامعات والمعاهد العليا، والمنظمة المصرية لمكافحة المنشطات، ومركز التسوية والتحكيم الرياضي، وارتفع القانون بمستوى اللجنة البارالمبية إلى هيئة لها الشخصية الاعتبارية
مجلس إدارة الهيئة الرياضية	للوزير المختص أن يضم إلى عضوية مجلس إدارة الهيئة ثلاثة أعضاء على الأكثر، كما يحق له أن يصدر قرارا مسببا بحل مجلس الإدارة وتعيين مجلس مؤقت لمدة لا تتجاوز سنة	ينتخب مؤسسة الهيئة الرياضية من بينهم مجلس الإدارة الأول لمدة 4 سنوات
الجمعية العمومية	تجتمع اجتماعا عاديا مرة كل عام، ولا يكون الاجتماع صحيحا إلا بحضور الأغلبية المطلقة	تعقد الجمعية العمومية للهيئة الرياضية اجتماعا عاديا مرة كل عام طبقا للإجراءات وبالنظام الذي يحدده النظام الأساسي للهيئة الرياضية

المصدر: إعداد المركز المصري للدراسات الاقتصادية.

- يلاحظ من الجدولين السابقين تنوع القطاع الرياضي ما بين المنشآت الرياضية والمهتمة بالأساس بالنشاط الرياضي وممارسته، والمنشآت غير الرياضية والتنظيمية وتلك التي ينصب اهتمامها بالأساس على تنظيم القطاع الرياضي أو تقديم خدمات ومنتجات متعلقة بالمجال الرياضي دون الاهتمام بالنشاط الرياضي نفسه، ويوضح الشكل رقم 4 هيكل المنشآت الرياضية (الرسمية) في مصر والتعريفات الخاصة بكل منها:

الشكل رقم (4): هيكل المنشآت الرياضية (الرسمية) داخل مصر[20]

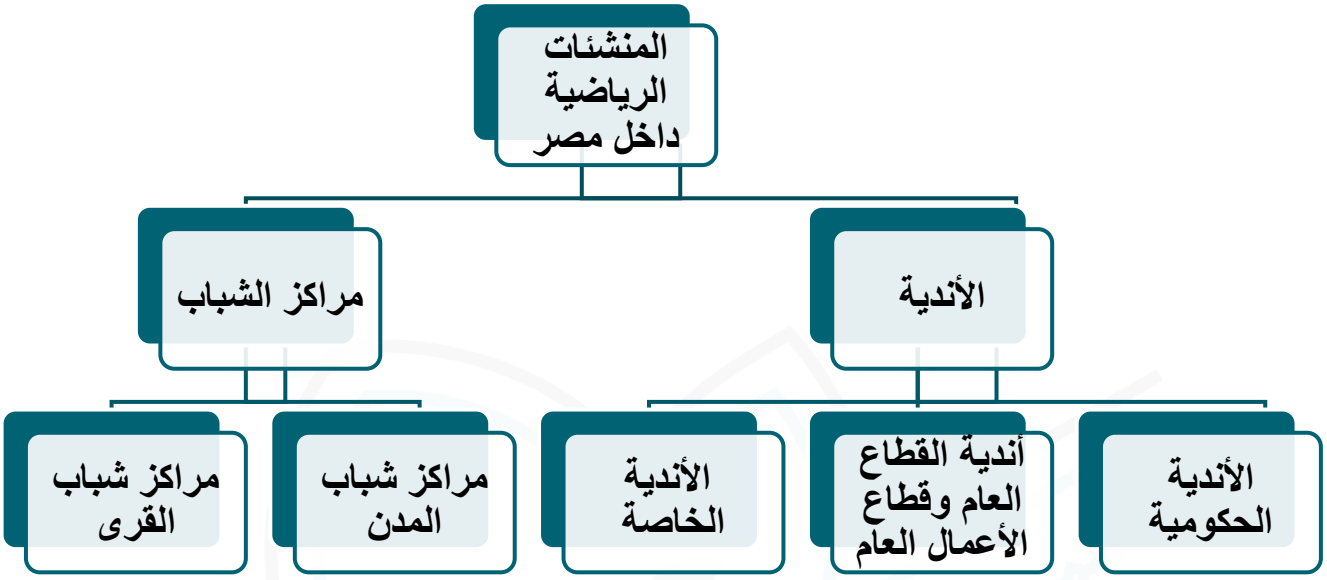

المصدر: إعداد المركز المصري للدراسات الاقتصادية.

- يُلاحظ الزيادة المستمرة في عدد المنشآت الرياضية منذ عام 2010 حيث بلغ عددها في عام 2018 حوالي 5148 منشأة رياضية رسمية موزعة على جميع أنحاء الجمهورية، ويوضح الشكل رقم 5 تطور المنشآت الرياضية منذ عام 2009 وحتى عام 2018.

[20] يعتمد التقرير على التعريفات الخاصة بنشرة الرياضة الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء وهي:
- النادي الرياضي: هو كل منشأة تهدف إلى فكرة رياضية واجتماعية بهدف نشر التربية الرياضية والاجتماعية وبث الروح القومية بين الأعضاء، وذلك بتهيئة الوسائل وتيسير السبل لشغل أوقات فراغهم بما يعود عليهم بالفوائد البدنية والاجتماعية الرياضية والصحية.
- أندية القطاع الحكومي: هي الأندية التي تقتصر عضويتها على العاملين بالقطاع الحكومي مثل نادي الجمارك، نادي الضرائب.
- أندية القطاع العام وقطاع الأعمال: هي الأندية التي تقتصر عضويتها على العاملين بقطاع الأعمال والقطاع العام مثل نادي انبي، نادي اسكو.
- أندية القطاع الخاص هي الأندية التي لا تقتصر عضويتها على فئة معينة من الأفراد بل تكون العضوية لكل مواطن يرغب في الانضمام إلى النادي طبقا للوائح النادي مثل النادي الأهلي ونادي الزمالك.
- مراكز الشباب: مراكز مجهزة بالمباني والامكانيات تقيمها الدولة أو المجالس المحلية في المدن أو القرى بقصد إتاحة الفرصة للمواطنين لاستغلال أوقات فراغهم في ممارسة أوجه الأنشطة الرياضية المختلفة تحت إشراف قيادة متخصصة.

الشكل رقم (5): تطور عدد المنشآت الرياضية داخل مصر (2009-2018)

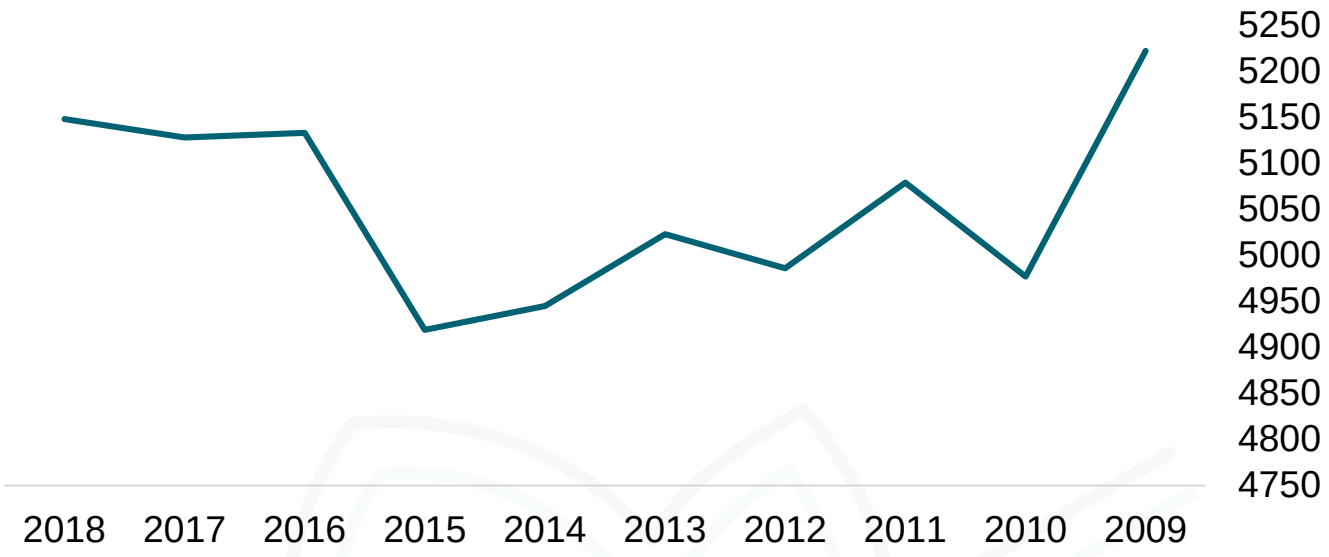

المصدر: النشرة السنوية لإحصاء النشاط الرياضي في المنشآت الرياضية لعام 2018 الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

- ويشير الشكل السابق إلى بعض الملاحظات الهامة التي ينبغي الإشارة إليها لفهم طبيعة القطاع ومشاكله الجوهرية وهي كالاتي:

1- هناك تراجع واضح في أعداد المنشآت الرياضية خلال الفترة ما بين 2011 و2015 والذي يرجع بالأساس لتوقف بعض المنشآت وإغلاقها نتيجة المشاكل السياسية والأمنية، أو استبعاد بعضها من النشاط الرياضي، ونلاحظ أن ذلك التراجع لم يتوقف على أعداد المنشآت فقط بل امتد للقطاع ككل من حيث الممارسين والفرق وغيرها وهو ما يفسر وجود مشكلة هيكلية مرتبطة بالرياضة منذ عام 2011 وحتى اللحظة الراهنة.

2- هناك طفرة في أعداد المنشآت منذ 2016 والتي ترجع بالأساس إلى جهود الدولة في الاهتمام بالقطاع الرياضي وبنيته التحتية.

3- بالرغم من تلك الطفرة الواضحة في أعداد المنشآت والتي بلغت ذروتها في 2018 إلا أنها لم تصل إلى ما كانت عليه قبل عام 2010.

- وتشكل مراكز الشباب النسبة الأكبر من حجم المنشآت حيث تبلغ نسبتها حوالي 85 % من حجم المنشآت الرياضية في مصر، بينما بلغت نسبة منشآت الأندية حوالي 15% فقط من حجم تلك المنشآت. وبالرغم من تحقيق مراكز الشباب النسبة الأكبر من حجم المنشآت إلا أن ما يقرب من 90% من تلك المراكز يقع في القري ويتسم ببنية تحتية وخدمات ضعيفة، كما أن تلك المراكز تعد بشكل كبير حكرا للذكور دون غيرهم إذ أن معظمها لا تناسب مع طبيعة الفتيات ولا طبيعة الألعاب التي يمارسنها، ويوضح الشكل 6 والجدول 3 النسب الخاصة بأعداد كل منشأة، وكذلك الاختلاف بين معدلات نمو المنشآت وأعداد أعضائها وكذلك أعداد ملاعبها.

الشكل رقم (6): نسب كل منشأة من إجمالي نسب المنشآت الرياضية في مصر

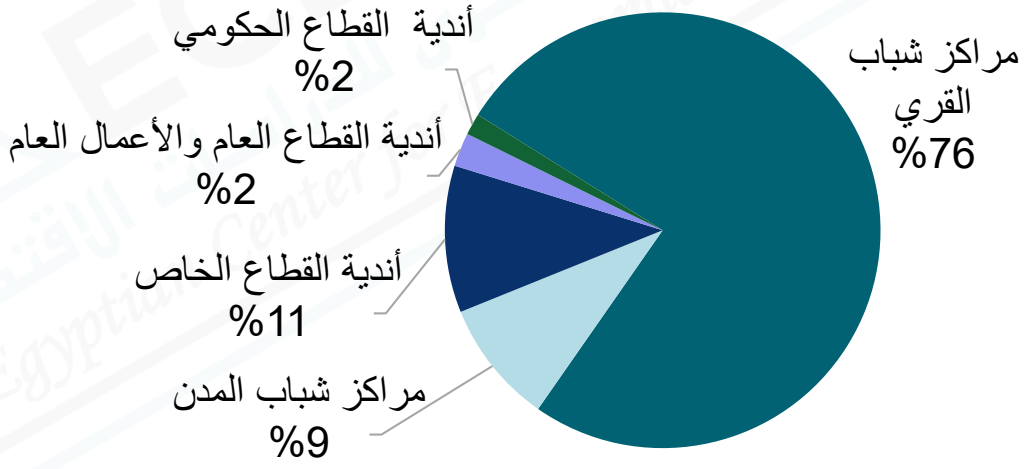

المصدر: النشرة السنوية لإحصاء النشاط الرياضي في المنشآت الرياضية لعام 2018 الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

الجدول رقم (3): الاختلاف بين معدلات نمو المنشآت وأعداد أعضائها وكذلك أعداد ملاعبها

السمات والخصائص	الأندية الحكومية	أندية القطاع العام وقطاع الأعمال العام	الأندية الخاصة	مراكز شباب المدن	مراكز شباب القرى
متوسط معدل النمو السنوي للمنشآت خلال الفترة (2018-2008)	↓%2.67-	↓%2.04-	↓%0.68-	↑%1.71	↑%0.58
نسب عدد أعضاء المنشأة من إجمالي أعضاء المنشآت الرياضية	%3 (246032 عضو)	%5 (420700 عضو)	%40 (3284398 عضو)	%17 (1383814 عضو)	%35 (2834023 عضو)
نسبة ملاعب المنشئة من اجمالي ملاعب المنشآت الرياضية	%3 (238ملعب)	%8 (663 ملعب)	%32 (2739ملعب)	%13 (1146ملعب)	%44 (3834ملعب)

المصدر: إعداد المركز المصري للدراسات الاقتصادية بناء على بيانات نشرة المنشآت الرياضية الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

- ويلاحظ أن هناك تراجع في معظم المنشآت الرياضية خلال العشر سنوات الأخيرة، **وبالرغم من تحقيق مراكز الشباب نسب إيجابية إلا أنها تظل ضعيفة جدا حيث لم يصل متوسط نمو المراكز إلى أكثر من 1.7% في المدن، أو 0.6% في القرى، كما أن هذه النسب لا بد وأن تقرأ بحرص شديد حيث لا علاقة لها بجودة تلك المنشآت أو جودة الخدمات المقدمة، أو تحقيق العدالة الجغرافية.**

- وبالرغم من تحقيق مراكز شباب القرى النسب الأكبر من عدد الأعضاء **إلا أن تلك النسب لا تشكل سوي 25% من إجمالي عدد الشباب في القرى والذي يصل إلى 11.3 مليون شاب** وفقا لبيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

- **كما أن تلك النسب الخاصة بالملاعب لا تظهر تنوع الملاعب ولا جودتها بشكل دقيق، فبالرغم من ارتفاع النسب الخاصة بملاعب مراكز الشباب والتي تقترب من 60% من الملاعب داخل مصر تمثل المدن منهم حوالي 13% بينما القرى حوالي 44%، إلا أن أغلبها ملاعب ضعيفة** من حيث مستوى البنية التحتية أو سعة الملعب نفسه وكذلك سعة المدرجات وبالتالي **فالمقارنة الرقمية هنا لا تترجم الواقع بصورة سليمة.**
- ويلاحظ أن الجدول السابق يعكس **الأرقام الخاصة بالقطاع الرسمي داخل المنشآت الرياضية بينما يشكل القطاع غير الرسمي نسبة كبيرة من حجم المنشآت الرياضية داخل مصر، والذي اختص القانون رقم 71 لعام 2017 بمحاولة تقنين وضع تلك المنشآت، وهي المتمثلة في الملاعب الخماسية المنتشرة في جميع أنحاء الجمهورية وكذلك مراكز اللياقة البدنية (الجيم)**، والأكاديميات الرياضية وغيرها، وبالرغم من عدم وجود إحصائيات خاصة بتلك المنشآت إلا أن التقارير تقدرها بعشرات الآلاف في القرى والمدن والمحافظات.
- كذلك الحال بالنسبة **لأعداد المشتغلين فوفقا للأرقام الرسمية تقدر أعدادهم بحوالي 140 ألف عامل** في جميع المنشآت، تشكل نسبة الرجال منهم حوالي 81%، بينما نسبة الإناث 19%، وتستحوذ مراكز شباب القرى على النسبة الأكبر من حجم المشتغلين بنسبة تتعدى الـ 50%، **ويوضح شكل 7 النسب الخاصة بالمشتغلين بكل نوع منشأة. أما وفقا للأرقام غير الرسمية، فتقدر الأعداد بحوالي 4 مليون عامل داخل القطاع الرياضي،** وهو ما يفسر التوسع الضخم للقطاع الرياضي غير الرسمي.

الشكل رقم (7): نسب أعداد المشتغلين من إجمالي المشتغلين بالمنشآت الرياضية

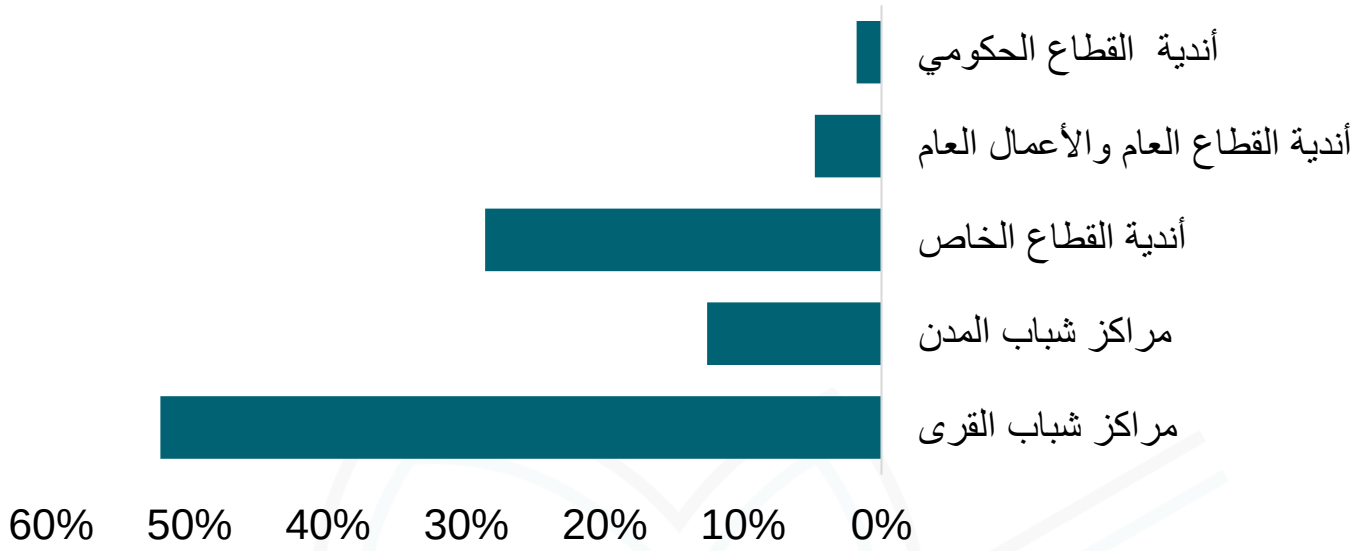

المصدر: إعداد المركز المصري للدراسات الاقتصادية بناء على بيانات نشرة المنشآت الرياضية الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء لعام 2018.

- ونلاحظ تنوع أدوار المنشآت الرياضية بكافة أنواعها حيث لا تقتصر أنشطتها على الأنشطة الرياضية بل تشكل الأنشطة الترفيهية والتجارية والاجتماعية نسبة كبيرة من حجم إيراداتها سواء من خلال صالات العرض السينمائي أو المسارح أو قاعات الحفلات، **ولكن نلاحظ أن النسب الأكبر من حجم تلك المرافق تختص بها الأندية الخاصة حيث تستحوذ على حوالي 90 % من إجمالي صالات العرض والمسارح وقاعات الحفلات.**
- **أما بالنسبة للألعاب الرياضية المختلفة[21] فهناك اتساع وتتنوع طبيعة الألعاب داخل الجمهورية سواء الألعاب الجماعية أو الفردية ويوضح الجدول 4 الألعاب الرياضية في مصر ونسبة عدد لاعبي كل لعبة من إجمالي اللاعبين.**

[21] يقصد بها كل الألعاب والأنشطة الرياضية في مصر (كبار وأشبال).

الجدول رقم (4): الألعاب الرياضية داخل مصر وأعداد لاعبي الألعاب المختلفة عام 2018

نوع اللعبة	عدد اللاعبين	النسبة من إجمالي لاعبي الرياضة في مصر، %
كرة القدم	224157	38
كرة اليد	32495	5
كرة السلة	24352	4
كرة الطائرة	27531	5
التنس	4007	1
تنس الطاولة	33487	6
الملاكمة	5465	1
المصارعة	7088	1
رفع الأثقال	6965	1
كمال الأجسام	6175	1
العاب قوى	28571	5
جمباز	11709	2
كونغ فو	32494	5
كاراتيه	90660	15
جودو	9631	2
تايكوندو	11435	2
سباحة	25859	4
ألعاب أخرى	15462	3
الإجمالي	597543	100

المصدر: إعداد المركز المصري للدراسات الاقتصادية بناء على بيانات نشرة المنشآت الرياضية الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء لعام 2018.

- **وبالرغم من استحواذ الألعاب الجماعية على النسبة الأكبر من لاعبي الرياضة في مصر بنسبة تصل إلى 52% إلا أنه يلاحظ أن هناك العديد من الألعاب التي تشكل نسبة كبيرة من عدد الرياضيين ويأتي في مقدمتها الكاراتيه والكونغ فو وألعاب القوى والسباحة.**

- كما أن **النسب الأكبر للاستثمارات والايرادات ينفرد بها نشاط كرة القدم نظرا لاتساع شعبيته** سواء داخل مصر أو خارجها مما يشكل المساحة الأكبر والأهم داخل الصناعة الرياضية.
- بلغ عدد فرق كرة القدم حوالي 18 ألف فريق بنسبة تصل إلى 29 % من إجمالي الفرق الرياضية في مصر والتي بلغت حوالي 61 ألف فريق خلال عام 2018، **كذلك بلغ عدد لاعبي كرة القدم ما يقرب من 225 ألف لاعب بنسبة 38% من إجمالي لاعبي الرياضة داخل الجمهورية.**
- **كذلك حققت مباريات كرة القدم خلال عام 2018 النسبة الأكبر من عدد مباريات الأنشطة الرياضية بنسبة تصل إلى 44% من إجمالي مباريات الألعاب المختلفة والتي بلغت حوالي 189 ألف مباراة خلال نفس العام.**

أثر الأزمات السابقة على القطاع الرياضي في مصر

يستعرض هذا الجزء انعكاسات بعض الأزمات السابقة على قطاع الرياضة في مصر، **ويتناول التحليل فترة ثورة يناير وما تبعها من اضطرابات شهدها قطاع الرياضة والتي بلغت ذروتها في أحداث بورسعيد وما تبعها من توقف للنشاط الرياضي، وكذلك تحرير سعر الصرف أواخر عام 2016 وما تبعها من انخفاض لدخل المواطنين،** ونلاحظ أن تأثير الأزمات يختلف طبيعته على حسب طبيعة النشاط، و كذلك باختلاف السنة نفسها من حيث طبيعة البطولات والدوريات المختلفة فيها. **كما يختلف التأثير من حيث كونه تأثيرا مباشرا على القطاع** أي مرتبط بالمنشآت الرياضية نفسها وإغلاق بعضها وكذلك أعداد الفرق واللاعبين والمباريات وغيرها، **أو تأثيرا غير مباشر** مرتبط بحقوق البث والإعلانات وغيرها من المصادر الرئيسية للإيرادات داخل القطاع.

كما لا بد من الإشارة إلى أن هناك اختلاف جذري لطبيعة الأزمة الحالية مقارنة بأي أزمة سابقة فلم يشهد القطاع توقف كامل لجميع الأنشطة وإغلاق كامل لجميع الأندية ومراكز الشباب من قبل، حيث اقتصرت الأزمات إما على توقف النشاط لفترة محدودة أو أغلاق جزئي لبعض الأندية ومراكز الشباب.

- ويوضح الشكلان 8 و 9 تراجع حجم النشاط الرياضي المنظم خلال هاتين الفترتين.

الشكل رقم (8): أعداد الفرق واللاعبين لجميع الألعاب الرياضية داخل مصر خلال عامي 2010 و 2011

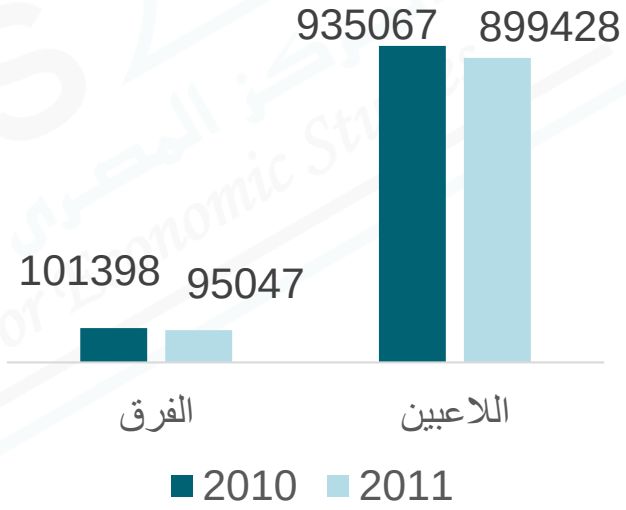

الشكل رقم (9): أعداد الفرق واللاعبين لجميع الألعاب الرياضية داخل مصر خلال عامي 2017 و 2018

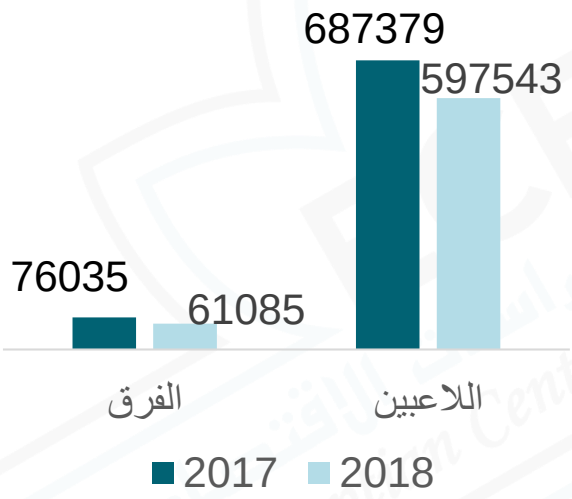

المصدر: إعداد المركز المصري للدراسات الاقتصادية بناء على بيانات نشرات المنشآت الرياضية لأعوام 2010 و2017 و2018 الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

- **شهدت الأزمتان تراجعا ملحوظا في أعداد كل من الفرق واللاعبين، ويوضح الشكل رقم 8 تراجع الأعداد في ثورة يناير 2011، حيث بلغت نسب تراجع الفرق واللاعبين 6% و 4% على الترتيب.**

- كما شهدت **الأزمة تراجعا في أعداد المدربين الأجانب بشكل ملحوظ حيث انخفض عددهم من 44 مدربا أجنبيا إلى 8 مدربين بنسب انخفاض تتجاوز 80%، حيث لجأت معظم الأندية إلى تخفيض المصروفات الخاصة بها والتي تشكل مرتبات هؤلاء المدربين نسبة كبيرة منها،** هذا بالإضافة إلى طبيعة الانفلات الأمني في تلك الفترة والتي دفعت هؤلاء المدربين إلى فسخ تعاقداتهم مع أنديتهم.
- كذلك شهد القطاع تراجعا ملحوظا في أعداد كل من الفرق واللاعبين خلال عام 2018، وبالرغم من تعدد أسباب ذلك التراجع إلا أنه يرجح حدوث التراجع بسبب طبيعة التطورات الهيكلية التي شهدها المجتمع المصري نتيجة أزمة تحرير سعر الصرف في أواخر عام 2016، وانعكاس ذلك على دخول الأفراد وإيرادات الأندية ومراكز الشباب وهو ما ظهر أثره في عام 2018 **حيث تراجعت أعداد الفرق واللاعبين بنسب تصل إلى 20% و13% على الترتيب مقارنة بعام 2017.**
- كما **نلاحظ تراجعا أيضا في أعداد المدربين الأجانب في تلك الفترة بنسبة تصل إلى 24% حيث انخفضت أعداد المدربين من 62 إلى 47 مدرب أجنبي داخل مصر.**
- أما بالنسبة للتأثير غير المباشر فبالرغم من عدم توفر المعلومات والبيانات عن تراجع الإيرادات الخاصة بالقطاع خلال الأزمتين إلا أن التقديرات غير الرسمية تقدر الخسائر بأكثر من مليار جنيه بسبب توقف الدوري العام لكرة القدم بعد مذبحة بورسعيد في بدايات عام 2012[22].

[22] https://www.emaratalyoum.com/sports/arab-and-international/2012-03-11-1.467831

ثانيا: صدمات الطلب والعرض في إطار دورة الأزمة

يرتبط التأثير المتوقع على جانبي الطلب والعرض بالمرحلة التي نحن بصددها من دورة الأزمة، وعلى ذلك يمكن أن نتتبع خمس مراحل زمنية وفقا لدورة الأزمة، ويلخص الشكل التالي هذه المراحل:

الشكل رقم (10): مراحل الأزمة

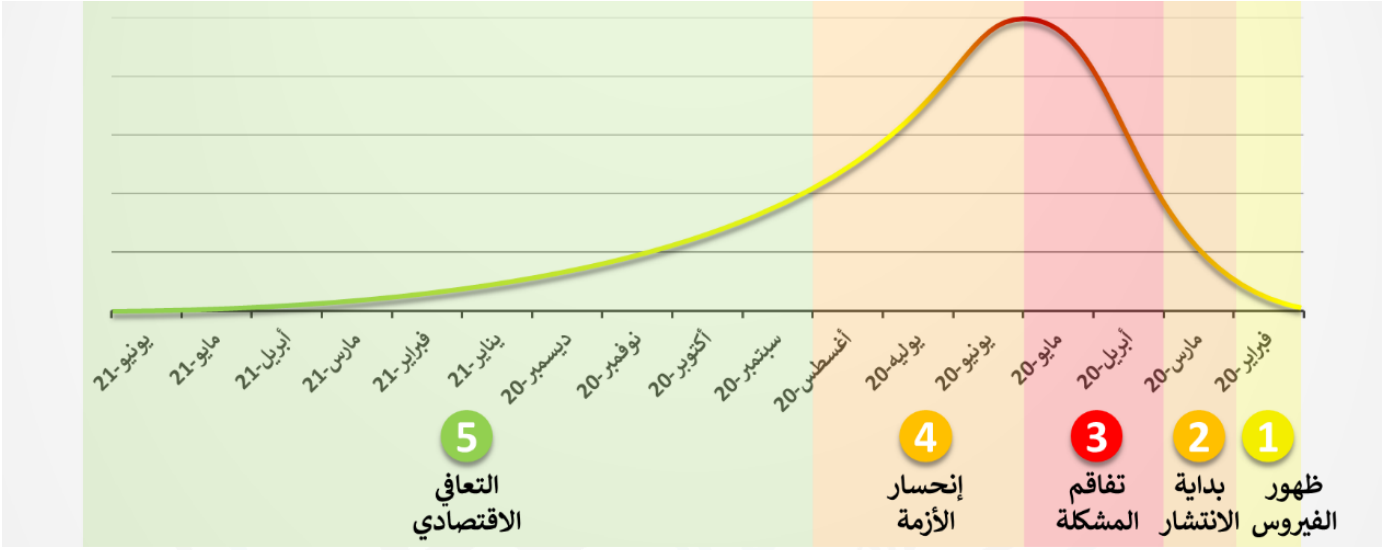

وفيما يلي توصيف موجز لكل مرحلة:

المرحلة الأولى: ظهور الفيروس

شهدت بداية الأزمة وتفاقمها في الصين فقط، ولم يتأثر باقي العالم ومنه الدول العربية والأوربية بالأزمة بعد.

المرحلة الثانية: بداية الانتشار

انتشار واسع للفيروس عالميا، بدأت الدول العربية في التأثر مع نهاية شهر فبراير وبادرت باتخاذ تدابير احترازية منعا لانتشار الفيروس، تأثر كبير في الدول الأوربية.

المرحلة الثالثة: تفاقم المشكلة

تفاقم الوضع في العالم وإجراءات مشددة في الدول العربية، وخاصة السعودية، والأوروبية، وتفاقم كبير للأزمة في إيطاليا وبدايات انحسار الفيروس في الصين، وبداية انتشاره في الولايات المتحدة الأمريكية.

المرحلة الرابعة: انحسار الأزمة

بداية التعافي من الفيروس عالميا بدءا من الصين ثم الدول الأوروبية يليها الدول العربية، بينما الولايات المتحدة مازال بها مشكلة.

المرحلة الخامسة: التعافي

التعافي الكامل بشكل تدريجي لجميع الدول وفي مؤخرتها الدول العربية بحكم قوة تأثرها بالاقتصاد العالمي وضعف تأثيرها فيه.

أما بالنسبة **لصدمتي العرض والطلب** فيتم تعريفهما كالتالي:

- **صدمة الطلب: يقصد بها تغير الطلب على خدمات ومنتجات قطاع الرياضة نتيجة التوقف الكامل للنشاط الرياضي.**
- **صدمة العرض: يقصد بها عدم قدرة المؤسسات الرياضية المختلفة على طرح المنتجات وتقديم الخدمات نتيجة الأزمة والإجراءات الاحترازية.**

ويقوم التحليل على مجموعة من الافتراضات الأساسية على النحو الآتي:

1- **تختلف درجة التأثر باختلاف طبيعة النشاط من حيث كونه نشاط رياضي، أو تجارة تجزئة رياضية، أو أنشطة أخرى تتعلق بالرياضة.**

2- **يتأثر قطاع الرياضة المصري بأي تغيرات عالمية وإقليمية خاصة بالنشاط الرياضي،** نتيجة ارتباط الأندية والاتحادات المختلفة بالبطولات والدوريات العالمية والإقليمية كالأولمبياد وبطولة دوري أبطال أفريقيا وغيرها.

3- **تختلف درجة التأثر باختلاف طبيعة الجهة نفسها من الجهات الثلاث (حكومية، أهلية، استثمارية)،** وكذلك طبيعة النشاط أو الدور المحدد لكل منها.

4- **تختلف الإيرادات الأساسية لكل جهة من الجهات الثلاث كما هو موضح في الجدول رقم1 .**

5- **اعتماد التحليل في تقديره لنسب تأثر القطاع الرياضي في مصر على تقديرات نسبية مرتبطة بالنشاط العالمي للرياضة، وكذلك تقديرات بعض الخبراء والأكاديميين[23] وذلك نتيجة عدم توفر بيانات واضحة تعكس مدى تأثر القطاع خلال الأشهر الخمس الماضية[24].**

ويعرض الجدول التالي مدى تأثر القطاع الرياضي خلال دورة الأزمة، من خلال تحليل ما تحقق بالفعل على أرض الواقع، وتحليل وصفي للوضع الحالي، وكذلك تقديم سيناريوهات مستقبلية محتملة في ضوء ما تم ذكره من افتراضات:

الجدول 5: المراحل المختلفة لدورة الأزمة وتأثيرها على القطاع الرياضي

المرحلة	صدمة الطلب و/أو صدمة العرض	التحليل	التأثير
المرحلة الأولى: ظهور	صدمة محدودة جدا في العرض	وذلك نتيجة ظهور الفيروس في هذه الفترة في الصين فقط، وعدم تأثر مصر بعد	لا يوجد تأثير نظرا لكون العرض والطلب لم يتغير إلى حد كبير

[23] ترجع التقديرات الخاصة بدرجة تأثر كل جهة وطبيعة ذلك التأثر إلى الدراسة المنشورة على شبكة الانترنت عن اقتصاديات الرياضة المصرية أثناء الكوارث الطبيعية (دراسة حالة)، لشريف السيد يوسف و أحمد سيد أحمد عبدالفتاح، القاهرة، جامعة حلون، 2020.

[24] كما ترجع بعض التحليلات الخاصة بالأندية إلى استطلاعات للرأي قام بها المركز المصري للدراسات الاقتصادية مع رؤساء بعض الأندية الكبرى داخل مصر.

الفيروس (ديسمبر 2019- يناير 2020)		سوى في بعض المنتجات والأدوات الرياضية المستوردة من الصين ولكن لم تتأثر الفرق أو الأنشطة الرياضية نفسها	
المرحلة الثانية: بداية انتشار الفيروس (فبراير- منتصف مارس 2020)	• صدمة محدودة جدا في الطلب والعرض	ظهرت صدمة محدودة للطلب والعرض نتيجة 1- اتجاه العديد من دول العالم والاتحادات إلى تأجيل بعض البطولات والدوريات العالمية وهو ما انعكس علي تجهيزات الرياضيين لتلك البطولات 2- ارتبطت تلك الفترة ببداية قلق بعض المواطنين من مستقبل الفيروس في مصر وتُرجم ذلك في توقف بعض الأسر عن الذهاب للنوادي وتوقف بعض الرياضيين عن التمارين والتجهيزات للبطولات 3 – حالة ترقب لدى العديد من العاملين وكذلك المستثمرين ممن كان لديهم خطط استثمارية في المجال نتيجة عدم وضوح الرؤية	تراجع بسيط في حجم إيرادات الأندية، وكذلك مبيعات التجزئة الرياضية
المرحلة الثالثة: تفاقم المشكلة (منتصف مارس-أول يوليو 2020)	• شهدت تلك الفترة **صدمة كبيرة في الطلب، وصدمة شديدة** في العرض تدرجت في صعوبتها مع تطور الأحداث	•مثلت تلك الفترة بداية الأزمة لكل القطاع الرياضي المصري نتيجة الإجراءات الاحترازية وما تبعها من تعليق للنشاط الرياضي وإلغاء أو تأجيل معظم البطولات العالمية والإقليمية • كما شهدت تراجعا في قيم الإعلانات والايجارات، وكذلك دخول العاملين في	ظهر ذلك التأثر في كل من الآتي: **<u>أولا الجهات الحكومية</u>** توقف الأنشطة والبرامج المختلفة كمارثون زايد ومهرجان الدرجات وسباق الهجن ومعا ضد التدخين ودوري مراكز شباب كرة القدم وغيرها **<u>ثانيا الهيئات الأهلية</u>** **<u>الأندية الرياضية ومراكز الشباب</u>** **1- تراجع الإيرادات بنسبة 100% خلال تلك الفترة مقارنة بالشهور التي قبلها**

		المنشآت الرياضية خاصة وأن معظم هؤلاء العاملين يعتمدون على (البقشيش) كمصدر دخل رئيسي لهم.	**نتيجة الإغلاق الكامل لكل الأندية والمراكز** 2- لجوء الكثير من الأندية إلى تخفيض موازنة الرياضة في الأندية بنسبة تصل إلى 30% لتقليل النفقات 3- أعباء مالية إضافية نتيجة إجراءات الوقاية من فيروس كورونا داخل النادي حيث خصصت وزارة الشباب والرياضة 25 مليون جنيه لمواجهة أثار وتداعيات كورونا 4- تراجع قيمة عائد المعارض والحفلات والإيجارات داخل النوادي أو خارج سور النوادي كذلك تذاكر دخول البوابات وغيرها 5- تراجع قيمة عائد مدارس الألعاب المختلفة 6- تراجع قيمة عائد المشاركة في البطولات الإقليمية خاصة للأندية الكبرى (الأهلي والزمالك وبيراميدز) 7- تراجع عائد القنوات الرياضية الخاصة بالأندية 8- تراجع قيمة الإعلانات وقيمة الرعايا حيث بلغت حقوق رعايا الأهلي والزمالك حوالي 520 و400 مليون جنيه على التوالي لمدة اربع سنوات من 2018 إلى 2022 9- تراجع عائد قيمة تسويق المواقع الالكترونية للأندية نتيجة افتقار المواقع الرياضية للأحداث الرياضية **ثالثا شركات الخدمات الرياضية:** **شركات الخدمات الرياضية المباشرة** 1- تراجع عائد قيمة الأندية الخاصة المتمثلة في المشاركة في البطولات كنادي بيراميدز 2- تراجع محصلة العملية الإنتاجية للعاملين بشركات الخدمات الرياضية نتيجة تعليق النشاط وتشغيل نصف القوة وغيرها

			3- تراجع عائد قيمة الأندية الخاصة المتمثلة في إيرادات المنشآت (ملاعب – مطاعم – محلات وغيرها) 4- تراجع القيمة التسويقية للاعبين نتيجة عدم قدرة الأندية على دفع مبالغ مالية كبيرة للاعبين وكذلك انخفاض حركة تنقلات اللاعبين بين الأندية **الشركات غير المباشرة** **1-** خسائر مالية للشركات العاملة في مجال إنتاج واستيراد المنتجات والأدوات الرياضية **2-** أعباء مالية نتيجة تعليق النشاط من حيث مرتبات العاملين والتعاقدات وغيرها **3-** تراجع عائد شركات التسويق التي تمتلك حقوق تسويق بطولات نتيجة الإلغاء او التأجيل
المرحلة الرابعة: انحسار الأزمة (أول يوليو -نهاية سبتمبر 2020)	انحسار تدريجي لأزمتي الطلب والعرض	• **فيما يخص العرض:** شهدت هذه الفترة انتهاء الإجراءات الاحترازية وإجراءات الغلق الكامل للأندية والمراكز وجميع المنشآت الرياضية، والسماح للأندية باستقبال نسب محدودة من الأعضاء ودفع الاشتراكات السنوية. ولكن لم تستطع تلك المنشآت الرجوع إلى معدلات ما قبل كورونا • **فيما يخص الطلب:** شهد انحسارا محدودا نتيجة تخوف الكثيرين من استمرارية المرض، وتراجع الكثير من الأسر عن الذهاب للأندية	توقف الخسائر المباشرة لمن يعملون في القطاع سواء كانوا رياضين أو عاملين. وعودة تدرجية للأنشطة المباشرة والغير مباشرة المرتبطة بالرياضة سواء كانت إعلانات أو حقوق بث أو إعلام رياضي أو غيره
المرحلة الخامسة	ترتبط صدمتي العرض	ترتبط هذه الفترة بثلاثة سيناريوهات مرتبطة	**السيناريو المتفائل** تحسن كبير في معدلات الطلب، وعودة النشاط إلى ما كان عليه قبل أزمة كورونا،

التعافي (بداية أكتوبر حتى يونيو 2021)	والطلب بسرعة التعافي	بتطور الفيروس وهي كالتالي: **1- السيناريو المتفائل** استمرار التعافي حتى تنتهي الأزمة تماما في منتصف أكتوبر أو أول نوفمبر وبالتالي عودة النشاط بشكل طبيعي **2- السيناريو المتوسط** استمرارية الفيروس حتي نهاية العام واستمرار بعض الإجراءات الاحترازية وبالتالي ثبوت الوضع كما كان في المرحلة السابقة من توفر العرض وانحسار الطلب مع عدم عودة المعدلات إلى حالتها الطبيعية **3- السيناريو المتشائم** ظهور موجة ثانية من الفيروس وعودة الإغلاق الكامل وتوقف النشاط الرياضي كما كان في المرحلة الثالثة	وتوفير الفرصة للدولة للتجهيز المناسب لبطولة العالم لكرة اليد خلال مطلع السنة القادمة ولكن تبقي معدلات نمو القطاع متراجعة نتيجة المشاكل الجوهرية المرتبطة بالقطاع منذ 10 أعوام كما تم ذكره **السيناريو المتوسط** بقاء الوضع كما كان خلال شهر أغسطس وشهر سبتمبر أي عودة النشاط والبطولات ولكن مع استمرارية تراجع الطلب من حيث تواجد المشجعين في المباريات أو تراجع معدلات الذهاب للنوادي والمراكز والاشتراكات في الأكاديميات ومدارس الرياضة المختلفة، وهو ما يتبعه تراجع لأعداد اللاعبين والفرق بنسب تتجاوز 15% كما شهدت الأزمات السابقة **السيناريو المتشائم** تراجع مستويات العرض والطلب إلى ما كانت عليه خلال المرحلة الثالثة وعودة الإغلاق الكامل وهو ما يتبعه تراجع في الرياضيين والفرق بنسب تصل إلى 25% كذلك تراجع إيرادات الأندية والمراكز بنسبة 30% وعدم قدرة الدولة على تجهيز بطولة العالم لكرة اليد مما يهدد إقامتها وبالتالي خسارة الدولة الكثير من الإيرادات والاستثمارات المتوقعة

المصدر: إعداد المركز المصري للدراسات الاقتصادية

نخلص من التحليل السابق أن القطاع الرياضي قد شهد أزمة لا مثيل لها من حيث تراجع الإيرادات والدخول سواء على مستوى المنشآت أو الأفراد، وأن ما يقرب من 140 ألف عامل يعملون بالقطاع بشكل مباشر قد تأثروا تأثيرا سلبيا نتيجة أزمة كورونا، كما أن ذلك العدد يصل إلى ما يقرب من 4 مليون عامل إذا تم الأخذ في الاعتبار القطاعات غير المباشرة والأثر

الاقتصادي المضاعف (Multiplier Effect). كما أظهرت هذه الأزمة المشاكل الجوهرية المرتبطة بالقطاع منذ 2011 والتي كان لها أثر شديد في تفاقم الأزمة الحالية وعدم قدرة المؤسسات على الرجوع إلى المعدلات الطبيعية للقطاع الرياضي المصري.

ثالثا: التدخلات المطلوبة لتخفيف آثار الآزمة

1- **إعادة النظر في لوائح الأندية ومراجعة بنودها** خاصة البنود التي تمنعها من الاقتراض

2- **تقديم تسهيلات وقروض ميسرة للمنشآت الرياضية** خلال تلك الفترة في محاولة لرفع قدرتها وكفاءتها في مواجهة الأزمة والرجوع إلى معدلات ما قبل كورونا

3- **تقديم الدعم اللازم لمراكز شباب القرى والعاملين بها،** وتقييم سريع لوضعها الحالي وتخصيص مبالغ مالية لرفع كفائتها وتحسين وضعها

4- **الانتباه لأي بطولات دولية خلال الفترة القادمة** والتجهيز اللازم لبطولة كاس العالم لكرة اليد المقامة في مصر خلال مطلع عام 2021، مع اخذ الاحتياطات والإجراءات القوية لنجاح البطولة ووضع سيناريوهات مختلفة لإقامتها بناء على تطور الفيروس والأزمة

5- **استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة للمنصات** ووسائل قياس الأداء وغيرها في خلق منافسات جادة بين الشباب والمراحل السنية المختلفة في جميع المحافظات

6- **إعادة النظر في القواعد المنظمة لاتحادات المحترفين** ككرة السلة وكرة اليد خلال ذلك العام وعدم تحديد حد أدني للاعبين المحترفين في النوادي، والنظر في عقود تلك اللاعبين

7- **إعادة النظر في عقود لاعبي كرة القدم المرتفعة** ومحاولة تقنين تلك العقود بما يتناسب مع الوضح الحالي للأزمة.

رابعا: أوجه الضعف المؤسسى التى كشفتها الأزمة

بالرغم من الجهود والإسهامات التشريعية والتنفيذية إلا أنه يبقي الجانب الترفيهي للقطاع أعلى من الجانب الاقتصادي وهو ما يسبب ضياع الكثير من الفرص والاستثمارات التي من الممكن أن تساهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي المصري وذلك من خلال:

1- **إعادة النظر بشكل عام إلى الرياضة وتعريفها ومجالاتها، كذلك الاهتمام بكل الألعاب والممارسين لها وليس فقط كرة القدم**

2- الحاجة إلى **قاعدة بيانات تفصيلية للاعبين، وتوفير المعلومات والبيانات** اللازمة للاستثمار في القطاع

3- **تشجيع المؤسسات التمويلية والأفراد على تمويل المواهب المستقبلية**

4- **وضع آلية لانتشار المنافسات الصحية في الرياضة** خصوصا للفرق غير الرسمية وتقديم عوائد مالية مناسبة لهم

5- **زيادة مراكز الشباب لتحقيق مزيد من العدالة الجغرافية، وتحقيق تناسب بينها وبين عدد السكان، وتبني الأفكار الغير تقليدية فيما يخص مراكز الشباب المخصصة للفتيات**[25]

6- **التنسيق المستمر والفعال لوزارة الشباب والرياضة مع وزارة التعليم والتعليم العالي والثقافة والسياحة والوزرات المعنية بالقطاع الرياضي**

7- تفعيل **القوانين المنظمة للقطاع الرياضي بشكل سليم لتحقيق الاستفادة القصوى من استثماراته وكذلك منع الممارسات الاحتكارية داخله**

[25] واحدة من تلك الأفكار المشروع المتكامل الخاص بمراكز شباب للفتيات في منطقة امبابة والذي يعمل عليه الأستاذ أحمد عيد عضو لجنة الخمسين لصياغة الدستور.

8- **الاستفادة من الأحداث الرياضية في تعزيز السياحة المصرية** ورسم صورة إيجابية للدولة المصرية

9- **إدخال القطاع غير الرسمي في المنظومة الرسمية للرياضة بتكاليف رمزية** وذلك بغرض تشجيعهم من ناحية، وتحقيق ظروف صحية ملائمة لممارسي الرياضة من ناحية أخرى

تنبيه هام:
أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع للمركز المصري للدراسات الاقتصادية ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز، ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية، كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة، وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات بناء على وجهة نظر المركز والتي اعتمدت على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة في وقت إعدادها، كما أن هذه البيانات لا يعتد بها كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة، ونؤكد أن أي أخطاء قد تكون وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

(c) المركز المصري للدراسات الاقتصادية ECES 2020
جميع الحقوق محفوظة